**النسب وغرضه وتغييراته**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / أيمن محمد أبو بكر*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***ayman.abobakr@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب وغرضه وتغييراته**

**الكلمات المفتاحية – النسب،باب، الصرف**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب وغرضه وتغييراته**

* **.عنوان المقال**

**ما النسب؟**

**النسب بابٌ من أبواب الصرف، وسندرسه -إن شاء الله- من إحدى الكتب القديمة، ألا وهو كتاب سيبويه، وقبل أن نبدأَ بشرح هذا الباب نلجأ لكتاب سيبويه، فنتلو منه النصّ بنصّه؛ لنرى عبارةَ سيبويه، وكيف كان القدماء يسجّلون أسماءَ الأبوابِ بطريقتهم هم، وبما يتمشّى مع عصرهم الذي بعدنا عنه كثيرًا، فنقول:**

**يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة" هذا عنوانه. ثم يبدأ فيقول: "اعلم أنك إذا أضفتَ رجلًا إلى رجلٍ, فجعلته من آل ذلك الرجل؛ ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفتَه إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائرَ الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة، اعلم –أي: واعلم- أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء, فإنّهم ممّا يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن".**

**هذا نصّ عبارة سيبويه في أول (الكتاب), وشرحها كالتالي:**

**يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة" والإضافة هنا لا تعني الإضافة النحوية، وهي إضافة اسم إلى اسم، كقولنا: كتاب محمد، أو كتاب الله، أو سنة رسول الله، هذه هي الإضافة في باب النحو، ولكننا في مجال الصرف, فالإضافة هنا عند سيبويه نصّ على أنها هي النسبة أو هي النسب، وهي أن تلحق رجلًا أو شخصًا بقبيلةٍ أو بلدٍ فتقول: هذا مصريّ، وهذا عربيّ، وهذا نحْويّ، وهذا صرفيّ، وهكذا تنسب إلى قبيلة، أو إلى قومٍ، أو إلى بلدٍ، فتقول: مكيّ بالنسب إلى مكة.**

**ويوضح ذلك بقوله: "إذا أضفت رجلًا إلى رجلٍ" أي: إذا ألحقت رجلًا برجلٍ, فإذا ألحقنا رجلًا مثل: هذا رجل، ثم نلحق بـ"هاشم" فنقول: هذا رجل هاشميّ، فجعلناه من آل أو من بني هاشم، أو من آل ذلك الرجل، وألحقت به ياءي الإضافة التي هي الياء المشدّدة، التي نسميها ياء النسب، فمحمد: محمديّ، ومصر: هذا رجل مصريّ -بالياء المشددة.**

**يقول سيبويه: فإن أضفتَه إلى بلد فجعلته من أهله -من أهل هذا البلد- كأن نقول: هذا رجل مكي، أو هذا رجل مدني -بالنسبة إلى المدينة أو بالنسبة إلى مكة- فيقول: فجعلتَه من أهله ألحقتَ ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي أو قبيلة.**

**واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء, فإنهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة، الاسم الذي نريد أن نلحق به ياءي الإضافة لا بد أن يحدث به تغيير، هذا التغيير قد يكون عامًّا -وسوف نفصّله إن شاء الله- في كل منسوب إليه، أو يكون خاصًّا وذلك في صيغ محددة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه, مثل: "مكة" آخر الاسم فيه التاء، كيف نغيّره؟ أول شيء تحذف التاء؛ لأن ياءي النسب لا تجتمع مع تاء التأنيث، فلا بد من حذف التاء أوّلًا، بدلًا من أن يكون آخر كلمة "مكة" تاء التأنيث يصبح آخرها ياءي النسب، وحذفت التاء وجُعلتا آخرًا للاسم، وتغييرهم آخر الاسم ومنتهاه أي: نهاية الاسم, ويعني ذلك: أن ننقل الإعرابَ من التاء التي حذفت إلى ياءي النسب التي لحقت بالاسم، وشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن.**

**ثانيًا: الغرض من النسب:**

**الغرض من النسب توضيح المنسوب وتمييزه، فيجعل المنسوب من آل المنسوب إليه. فالرجل لا نعرف من أين؟ هل من مصر، أم من فلسطين، أم من العراق، أم من الأردن؟ وحينما نقول: "هذا رجل مصريّ" إذًا: حدّدنا ماهية الرجل وانتسابه، وبذلك يتّضح المنسوب إليه بإضافته إلى أبٍ، أو أمٍّ، أو حيٍّ، أو قبيلةٍ، ولا نقصد بالإضافة الإضافة المعنوية أو الإضافة اللفظية، وإنما نقصد بها الانتساب أو الإلحاق، ألحقنا هذا الرجل بهذا القبيلة أو بهذا الحي.**

**إن كان في النسبة أو في النسب لفظان عامّ وخاصّ، فالوجه تقديم العام على الخاص، مثال ذلك: رجل من قريش، وهو من بني هاشم، فنحن نريد أن ننسبه إلى الاثنين، وقريش عام وبنو هاشم خاصّ -قبيلة من القبائل التي تقطن مكة أو قريش- ولذلك فالوجه أن نقول: هذا رجل قرشيّ هاشميّ؛ عمدنا إلى اللفظ العامّ فنسبنا الرجل إليه أولًا، ثم نسبناه إلى اللّفظ الخاص؛ لأنه لو قُدِّم الخاصّ فقلنا: هاشمي قرشي؛ لأفاد المعنى العام حينما نقول: "رجل هاشمي", فهذا معروف أنه من قريش.**

**فإذا سارعنا إلى اللّفظ الخاصّ ونسبنا الرّجل إليه؛ فإنّ اللّفظ الخاصّ يدل على الخاصّ والعامّ في وقت واحد، فيفهم من قولك: "رجل هاشميّ" أنه من بني هاشم، وبنو هاشم يقطنون قبيلة قريش، فلا يبقى له في الكلام فائدة؛ لأن قولنا: "هاشمي" أفاد الانتساب لبني هاشم، وأفاد أنه من قريش حتى ولو لم نذكره، فإذا ذكرنا قرشيًّا لم يبقَ له في الكلام فائدة إلا التوكيد، وحينما نقدمه ونقول: "رجل قرشي هاشمي" يكون ذلك للتأسيس، وهو أولى من التأكيد.**

**والأنسب تقديم القبيلة على البلد, فيقال: "القرشي المكِّي"؛ لأن النسبة إلى الأب صفة ذاتية، وصفة ذاتية أي: من ذات القبيلة لا يخرج عنها، فهي أولى من النسبة إلى البلد، فإذا قلنا: "هذا رجل قرشي" ونسبناه إلى البلد أو إلى القبيلة -إذا اعتبرنا قريشًا من قبائلها- وقيل: إن العرب لم يكونوا ينسبون إلى البلاد قبل ذلك، ولكنهم لمّا سكنوا القرى والمدن واستقرّت بهم الإقامة؛ استعاروا الانتساب إلى البلدان، فكان عرفًا طارئًا، والأول أولى؛ لأنه الأصل.**

**إذًا: الأنسب"القرشي المكي" و"المكي القرشي" وإن صح، لكن الأصحّ هو أن ننسب إلى القبيلة ثم ننسب إلى البلد. هذا في الغرض العام، أو اللغوي للنسب.**

**لكن في اصطلاح علماء الصرف, النسب في اصطلاح علماء الصرف: إلحاق بياء مشدّدة بآخر الاسم المنسوب إليه؛ ليدلّ التركيبُ على النسبة إلى المجرّد منها.**

**ليدلّ التركيب؛ أي: تركيب الاسم مع ياءي الإضافة، أو ياءي النسب، أو ياءي النسبة, وبعبارة أدقّ: ليصير المركّب اسمًا منسوبًا إلى المجرّد منه، والنسبة التي يقصدها الصرفيون ويسميها سيبويه الإضافة -هو ما ينسب إلى قبيلة، أو بلد، أو صنعة, أو غير ذلك، يقال: نسبته إلى بني هاشم؛ إذا عزوته إليهم، فهي إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ؛ وذلك أننا في الإضافة نذكر اللفظين –أي: الاسمين- المضاف والمضاف إليه، ونضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: "غلام محمد وصاحبه علي" هذا هو معنى الإضافة، الإضافة بالمعنى النحْوي وفي النّسب.**

**إذًا: هنا كلمة "إضافة" عند سيبويه اتّضحت لنا بعد هذا الشرح والتعليل, وفي النسب يكون ياءا الإضافة عند سيبويه -أو في مفهوم سيبويه- غير الإضافة النحْويّة؛ ما يقصده سيبويه أن نذكر المنسوب إليه وحده، ثم نزيد عليه زيادةً تدلّ على النسب، ونكتفي بتقدّم الموصوف على ذلك المنسوب، وذلك بزيادة ياءٍ مشدّدة في آخر المنسوب إليه، ويُكْسَر ما قبل هذه الياء فيما قلّت حروفُه أو كثُرت، فنقول في النسب إلى هاشم: هاشميّ، وإلى قيس: قيسيّ، وإلى مصر: مصريّ، وإلى واسط: واسطيّ.**

**إذًا: الغرض من النسب أن نجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من آل تلك المدينة أو الصنعة، ففائدة النسب هي فائدة الصفة، فقولنا: "هذا رجل مصري" "رجل" نكرة يحتاج إلى صفة، فجئنا بكلمة "مصري" وصفًا له, بعد أن ألحقنا بـ"مصريّ" ياءي النسب -أو ياءي الإضافة عند سيبويه- وزيدتِ الياءُ المشدّدة دون غيرها.**

**لدينا من حروف العلّة الألف والواو والياء، فلماذا كانت الياء المشدّدة دون غيرها من حروف المدّ علامة على النسب؟**

**قالوا: زيدت الياء المشدّدة دون غيرها من حروف المدّ لخفّتها؛ ولأنه مألوفٌ زيادتها، ولم يجعلوا الألفَ علامةً على النسب لئلّا يصير الاسم مقصورًا؛ لأن الاسم الذي آخره ألف لازمة هو في الصرف اسم مقصور، لا تظهر عليه علامات الإعراب بل تقدّر، كقولنا: فتى، وعصا، ومصطفى، كلها ألفاظ مختومةٌ بالألف، إذًا: لو قلنا: إنّ الألفَ علامةٌ على النسب؛ لاختلط المنسوب بالمقصور فيمتنع من الإعراب، ولا تظهر عليه علامات الإعراب؛ لا فتحة ولا كسرة ولا ضمة، وكانت الياء أخفَّ من الواو.**

**لو قلنا: لماذا لم تجعلوا الواو علامةً من علامات النسب، أو علامةً على النسب وكانت الياء أخفّ من الواو فزيدت؟**

**لأنه لم يُعْهَد في اللغة العربية اسم ينتهي بالواو اللازمة, ولأن الألف إذا لزمت والواو إذا لزمت وسُبقت بحركةٍ تجانسها، فالألف تسبق بالفتحة والواو تسبق بالضمة، وهذا يخالف ما عليه النسب، وهذه الياء اللّاحقة شبيهةٌ بتاء التأنيث -شبهوا الاسم الذي ألحقت به ياءا النسب بالاسم الذي ألحقت به تاء التأنيث- فكما أنّ الياء علامةٌ لمعنى النسب فالتاء علامة لمعنى التأنيث، إذًا: كلتاهما زائدة، هذه زيدت علامة للمنسوب إليه، وهذه زيدت علامة لتأنيث الاسم، وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه، ويسير من مكوّنات الاسم الذي يدخل عليه؛ فيمتزج بما يدخل عليه حتى يصيرَ كجزءٍ منه، وينتقل الإعراب إليه فنقول: هذا رجلٌ مكيّ، ورأيت رجلًا مكيًّا، ومررتُ برجلٍ مكيٍّ، كما نقول: هذه امرأةٌ قائمةٌ ورأيت امرأةً قائمةً، ومررت بامرأةٍ قائمةٍ؛ هذا ألحق به ياء النسب وهذا ألحقت به تاء التأنيث، فكل واحدة من الزيادتين -الياء في النسب والتاء في المؤنث- حرف إعراب لما دخل فيه، فـ"امرأة" التاء عليها علامة الإعراب، و"مكي" الياء عليها علامة الإعراب.**

**وإنما صارا بمنزلة الجزء مما دخلا فيه, من قبل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنّث معنًى؛ زيادة الياء أو التاء، فصار الاسم بالعلامة مركّبًا، والعلامة من مكوِّناته، فتنزلت العلامة في كل واحد من المنسوب والمؤنث منزلة أداة التعريف في قولهم: "الرجل" و"الغلام". هذا المنسوب قد تعرّف بياء النسب، كما أن الغلام والرجل تعرّفا بالألف واللام؛ فكما أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه, كذلك ياء النسب وتاء التأنيث.**

**والّذي يدلّ على أن الْألف واللام جزء مما دخلتا فيه؛ أن العامل يتخطّاهما إلى ما بعدهما من الاسم المعرّف فيعمل فيه، وإنما كانت ياء النسب مشدّدة لأمرين، نحن ارتضينا أن الياء علامة من علامات النسب, فلماذا شدّدت؟**

**الياء شُدِّدت في آخر الاسم المنسوب إليه؛ لأمرين:**

**الأول: لئلا تلتبس ياءُ المتكلّم في مثل "كتابي" بياء النسب في مثل "مصريّ"، و"سعوديّ"، و"مكيّ"، و"مدنيّ", فلو أن الياء غير مشدّدة لالتبست بياء المتكلم المضافة إلى ما قبلها في قولهم: كتابي وملبسي وحذائي, وما شابه ذلك.**

**الثاني: أنها لو لحقته خفيفة وكُسر ما قبلها –أي: الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها- لثقلت الضمة والكسرة عليها، فلو قلنا مثلًا: نحن ننسِب أو ننسُب بياء غير مشدّدة كقولنا: "كتابي"ْ, فلا نستطيع أن نقول: "هذا كتابيُ" ولا "أمسكت بكتابيِ", تثقل الضمة على الياء غير المشدّدة كما ثقلت على "القاضي" و"الدّاعي"، واللذان في آخرهما ياء غير مشدّدة، ولا نستطيع أن نضع عليهما ضمةً أو كسرة, قلنا: إنها يثقل عليها علامات الإعراب وخاصّة الضمة والكسرة، وكذلك تكون معرضةً للحذف إذا دخل عليها التنوين وهي غير مشدّدة تُحذف، فلما لم نستطع أن نضعَ على الياء المفردة علامةَ إعراب؛ الرفع ولا الجر، ولمّا لم نستطع حمايةَ هذه الياء من الحذف إلّا إذا دخل عليها التنوين؛ كان لا بدّ أن تكون مشدّدةً؛ ولذلك حصّنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تثقل عليها ضمّة ولا كسرة لسكون الياء الأولى.**

**قلنا: إنها مشددة، والمشدّد –أي: الحرف المكرّر الساكن أوله- محصَّن بهذا التشديد أو بهذا التكرير؛ ولذلك نقول: "هذا رجل مصري", الياء هنا جاء عليها الضم وتحملته؛ لسكون الياء السابقة عليها أو أختها المشددة معها والمدغمة فيها؛ لأنها ساكنة, فسهُل علينا أن نضع الإعراب على الأخير المتحرك.**

**اعتراض ثانٍ: لماذا كسرتم, أو ألزمتم كسر ما قبلها؟**

**نقول: وإنّما كان ما قبلها مكسورًا؛ لأمرين:**

**الأمر الأول: أنها مدة ساكنة وضُعِّفت خوفَ اللبس، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه، فالكسرة من جنس الياء؛ ولذلك ألزمنا كسر الحرف الذي قبلها.**

**الأمر الثاني: أنّه لما وَجَبَ تحريك ما قبلها لسكونها لم يُفتح؛ لأنها ياء مشدّدة لديه, فكسرنا الحرف الذي قبله ولم نفتحه؛ لأننا لو فتحناه لالتبس بالمثنّى، فكانت الكسرة أخفّ من الضمة فعدلوا إليها، وهذه الياء -ياء النسب المشددة- حرف كتاء التأنيث، لا موضع لها من الإعراب، صارت جزءًا والجزء لا يستقلّ بالإعراب وحده.**

**وذهب الكوفيون إلى أنها اسم مضاف إلى ما قبله، واحتجّوا بما يُحكى عن العرب حيث قالوا: رأيتُ التيميَّ تيمِ عدي، بجرِّ تيم الثاني بدلًا من ياء التيميّ، وإذا كان بدلًا منه كان اسمًا، وياء النسب مضافة إلى ما قبلها مجرورة؛ لأجل ذلك أبدلوا منها اسمًا مجرورًا، قلنا: إن هذا فاسد؛ من قبيل أن الياء حرف دالّ على معنى النسب، كما أن تاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث، وليست كناية عن مُسمّى فيكون لها موضع من الإعراب.**

**أما ما حكَوه فهو محمولٌ على حذف المضاف، والتقدير: رأيت التيميّ ذا تيمِ عديّ، أو صاحب تيم عدي، ثم حُذف المضاف وأُبقي المضاف إليه على حاله من الإعراب، ونظيره قول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **أَكُلُّ امرِئٍ تَحسَبينَ امرأً** | **\*** | **وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نارا** |

**الشاهد هنا "ونار" بالجرّ معطوف على مضاف محذوف دل عليه المضاف الأول، والتقدير: وتحسبين كل نارٍ, أي: كل امرئ تحسبين امرأ، وتحسبين كلّ نارٍ.**

**ومثله قولهم: "ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة" أي: ولا كل بيضاء شحمة.**

**وعليه يسقط دليل الكوفيين على أنّ ياء النسب اسمٌ مضافٌ إلى ما قبله؛ لأنّ الدّليل الذي أَتَوا به فاسدٌ، لا يدل على أن المجرور الثاني بدلٌ من ياء النسب.**

**ثالثًا: تغييرات النسب:**

**يجري في المنسوب تغييرات ثلاثة -نركّز عليها ونتأنى فيها؛ لكي لا يفلت منا شيء:**

**التغيير الأول لفظي: وهو إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، وجعل الياءين منتهى الاسم المنسوب، ونقل إعرابه إليهما. فهذا أول تغيير تطرّق إلى اللفظ بسبب النسب، وإنما تطرق إلى اللفظ لتغيير المعنى. فكلمة "مصر" كان نهايتها الراء, فجاءت كلمة "مصريّ" وكانت نهايتها الياء، فغيّرنا آخر الاسم الذي قبل النسب إلى آخر المنسوب، فاختلف اللفظان في نهايتهما.**

**التغيير الثاني معنوي: وهو أن يصير المنسوب إليه اسمًا للمنسوب، فكلمة "مكة" في الأصل تَصْدُقُ على البلد المعروف الذي يضمّ البيت الحرام، ثم صارت بعد إلحاق الياء المشدّدة بها تَصْدُق على الرّجل المنسوب إليها، فانتقلت من الدلالة على مكانٍ أو بلدٍ أو مدينةٍ أو موضعٍ إلى أن تكون صفةً لرجلٍ انتسب إليها، كقولنا: "هذا رجل مكّيّ" فمكّة التي تدلّ على البلد الحرام, صارت صفةً تدل على رجل منتسب إلى مكة.**

**التغيير الثالث تغيير حكمي: أي: اكتسب هذا اللفظ حكمًا, لم يكن قبل ذلك -قبل إلحاق ياء النسب به- تغيّر حكمه، وهو معاملة المنسوب معاملةَ الاسم المشتقّ، فعندنا أسماء مشتقة، هذه الأسماء المشتقة نأخذها من المصدر، فكلمة "الْفَهْم" نأخذ منها اسم الفاعل "فَاهِم", فهو اسم مشتق للدلالة على ذات وصفة, فاسم الفاعل يدل على ذات وصفة، أي: على ذات شخص وعلى صفة "فَهْم", فلما جئنا بياء النسب وألحقناها بالاسم الجامد؛ صار لها ما لهذا الاسم المشتق من معنًى ومن عمل.**

**إذًا: نعامل المنسوب معاملة الاسم المشتق في رفعه للظاهر والمضمر، وفي الوصف به، فنقول في وصف الاسم النكرة بالمشتق: هذا رجل فاهم، ونقول في وصف النكرة بالمنسوب: هذا رجل مكّيّ, فيكون "مكي" مثل "فاهم" في الحكم؛ فإن "فاهم" اسم فاعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا, إلا أن "مكّيّ" ترفع فاعلًا ولا تنصب مفعولًا، بل إنها قد ترفع فاعلًا أو ترفع نائبَ فاعل.**

**فكلمة "مكي" في قولنا: "هذا رجل مكّيّ" صفة لرجل، وفيها ضمير يعود على الرجل الموصوف –أي: مكي هو- وهذا الضمير يعرب فاعلًا أو نائب فاعل؛ لأن معنى "مكي" منتسب إلى مكة أو منسوب إليها، فإذا قلنا: إنه منتسب فيكون الضمير فاعلًا؛ لأنه مُنْتَسِب اسم فاعل، وإذا قلنا: منسوب يكون الضمير نائبَ فاعل؛ لأنه منسوب اسم مفعول، وهذه التغييرات عامّة في كلّ منسوب إليه, لا تتخلّف عنه أبدًا.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**